الأمم المتحدة

S/2008/67

مجلس الأمن

Distr.: General
1 February 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرّف بأن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة إيطاليا للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم على مسؤوليتي الشخصية بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارشيلو **سباتافورا**

270208 270208 08-22662 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة إيطاليا للمجلس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

مقدمة

عقد مجلس الأمن خلال رئاسة إيطاليا للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ثمانية وعشرين جلسة، منها ثلاث جلسات نقاش، وجلسة نقاش خاصة واحدة، وعشر جلسات إحاطة، وجلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات. كما أجرى مشاورات بكامل هيئته في ١٧ مناسبة. واعتمد المجلس ثمانية قرارات وستة بيانات رئاسية وأقرّ خمسة بيانات صحافية. ومُدِّدت ست ولايات أخرى عبر خمس عمليات تبادل رسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ومذكرة واحدة من رئيس مجلس الأمن. وأصدر المجلس مذكرة إضافية واحدة وخمس رسائل متابعة أخرى أعدّها رئيس مجلس الأمن.

وترأس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي، ماسيمو داليما، جلسة النقاش الخاصة التي تناولت القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تلا بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/49) عن الحالة في الصومال.

وقد أُرفقت بهذا التقييم قائمة بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر.

أفريقيا

بوروندي

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدّمها رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، والممثل الدائم للنرويج، السفير يوهان لوفالد. وقد ذكر أن لجنة بناء السلام اعتمدت في ٥ كانون الأول/ديسمبر آلية الرصد والتتبع المنبثقة عن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، مؤكدا أن اعتماد هذه الآلية يشكل خطوة حاسمة على صعيد مشاركة اللجنة في بناء السلام في بوروندي.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس عقب ذلك بكامل هيئته، استمع أعضاؤه إلى إحاطة قدمها السيد يوسف محمود، الممثل التنفيذي للأمين العام لشؤون بوروندي، استنادا

إلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2007/682). سلط الممثل التنفيذي الضوء على التدهور الذي طرأ على عملية السلام خلال الأشهر الستة الماضية وتوقف نشاط الآلية المشتركة للتحقق والرصد والتعثر الذي شهده اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. ورحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة التركيز على هذا البلد. وأكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم لنشاط الممثل التنفيذي وشددوا على أهمية التنفيذ السريع لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل واستئناف آلية الرصد أعمالها على وجه السرعة. كما أكدوا الدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٩١ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، عبر هذا المكتب أيضا، بدور سياسي فاعل في دعم عملية السلام، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا لونسيني فال، استنادا إلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2007/697) عن الحالة في هذا البلد وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيه. وركّز الممثل الخاص على هشاشة الحالة الأمنية التي لا تزال غير مستقرة إلى حد بعيد وعلى ضرورة تعزيز الحوار السياسي الداخلي. كما شدد على أهمية الدور الذي يضطلع به المكتب المذكور في دعم عملية السلام وفي مكافحة انتشار ثقافة العنف والإفلات من العقاب.

وأقرّ أعضاء المجلس بيانا للصحافة يعكس المواقف التي أُعرب عنها خلال المشاورات. وبعد أن أكدوا فيه من جديد دعمهم للممثل الخاص للأمين العام، أعربوا عن قلقهم إزاء استمرار انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي أسفر عن أزمة إنسانية حادة. وأدانوا أعمال العنف المتواصلة التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ورحبوا بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وأحاطوا علما مع التقدير بالتحضيرات التي تقوم بها الحكومة من أجل إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون مولي، عن الحالة التي تتفاقم في محافظة كيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحدث الأمين العام المساعد عن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في كيفو الشمالية في أعقاب الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات التابعة للوران نكوندا. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء العواقب الإنسانية الناجمة عن الاشتباكات وشددوا على الالتزامات التي يمليها القانون الإنساني الدولي على الأطراف كافةً، وعلى المسؤولية الأساسية للحكومة في حماية المدنيين. وكرر المجلس مطالبته الجماعات المسلحة غير القانونية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بإلقاء أسلحتها، وخصوصا قوات لوران نكوندا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووسّع قدراتها، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ تقريرا عن السبل التي يمكن للبعثة اعتمادها لزيادة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو اتخاذ تدابير أخرى للتصدي للجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية غير القانونية.

غينيا – بيساو

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام رسالة (S/2007/701) أبلغه فيها بتأييد المجلس اعتزامه تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن إلى رئيس لجنة بناء السلام رسالة (S/2007/744) نقل إليه فيها تأييد المجلس طلبَ رئيس وزراء غينيا – بيساو إدراج اسم بلده في جدول أعمال اللجنة، ودعا اللجنة المذكورة إلى توفير معلومات أولية عن الحالة في ذلك البلد في غضون ٩٠ يوما.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدّمها ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو، شولا أوموريجي، وأخرى قدّمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ورئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة ووكيل الأمين العام، أنطونيو ماريا كوستا. وفي معرض تقديمه تقرير الأمين العام (S/2007/715)، شدد ممثله على أهمية المساعدات الدولية في ثلاثة قطاعات أساسية هي: (١) مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، عبر المؤتمر الدولي المعني بقضايا الاتجار بالمخدرات الذي سيعقد في لشبونة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، والمؤتمر الإقليمي الذي يُنظم عام ٢٠٠٨ برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (٢) وإصلاح قطاع الأمن، مؤكدا في هذا الصدد أهمية إحصاء أعداد القوات المسلحة الذي ستجريه الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ (٣) والتحضير للانتخابات التشريعية القادمة، مشيرا إلى إمكان إجرائها في تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وشدد وكيل الأمين العام على أنّ مشكلة المخدرات لا تزعزع استقرار البلد فحسب، بل تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة بأكملها، ودعا إلى تقديم مساعدات دولية لتيسير تنفيذ خطة العمليات التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة.

وشدد أعضاء المجلس على التقدم الذي أحرزته الحكومة في السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة مصداقية البلد على الصعيد الخارجي وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن وضع برنامج فعال لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وسلّموا أيضا بأنّ الحالة العامة لا تزال هشة وأعربوا عن قلقهم بشكل خاص إزاء التهديد الأمني الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، مشيرين إلى الحاجة إلى مساعدات دولية مستدامة من أجل تحقيق السلم والاستقرار الدائمين.

وبعد إجراء مشاورات، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا للصحافة.

ليبريا

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، قدّم السفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لقطر، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، إحاطة للمجلس عن حالة نظام الجزاءات وعن المناقشات التي تجريها اللجنة وعن آخر ما توصل إليه فريق الخبراء المعني بليبريا. وأشار تقرير فريق الخبراء إلى عدم وجود أدلة على خروقات تُذكر للحظر المفروض على توريد الأسلحة وإلى التقدم المحدود المحرز في تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف، وخصوصا تجميد الأصول. كما شدد على ضرورة سدّ النقص في قدرات السلطات الوطنية المعنية. واعتبر أعضاء المجلس أنّ اللجنة نجحت في أداء عملها.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٩٢ (٢٠٠٧) الذي جدّد بموجبه الحظر المفروض على توريد الأسلحة والسفر لفترة ١٢ شهرا أخرى ومدد ولاية فريق الخبراء حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

سيراليون

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدّمها رئيس التشكيلة المعنية بسيراليون المنبثقة عن لجنة بناء السلام، الممثل الدائم لهولندا، السفير فرانك ماجوور. وذكر السفير أنّ اللجنة اعتمدت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون، مؤكدا أهمية هذه الخطوة وداعيا مجلس الأمن إلى مواصلة تقديم الدعم لعمل لجنة بناء السلام وخصوصا من أجل تطبيق إطار التعاون الآنف الذكر.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس عقب ذلك بكامل هيئته، استمع أعضاؤه إلى إحاطة قدّمها الممثل التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، فيكتور دا سيلفا أنجلو، استنادا إلى التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام (S/2007/704). وأشار الممثل التنفيذي إلى أنّ الانتخابات النيابية والرئاسية التي أجريت عام ٢٠٠٧ تشكّل منعطفا هاما لتوطيد السلام، وشدد على أهمية نجاح الانتخابات المحلية المقبلة المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ على المنوال نفسه. وركّز على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لسد الثغرة القائمة بين التقدم المحرز على الصعيد السياسي وعدم التقدم نسبيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين الصعوبات المحددة القادمة، أشار إلى إنجاز عملية إصلاح قطاع الأمن، وتطبيق حقوق الإنسان وسيادة القانون، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، وتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للجنة بناء السلام.

وشدد أعضاء المجلس على التقدم المحرز حتى الآن، معربين عن ارتياحهم لإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية ومُثنين على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لمساهمته في هذا الصدد. غير أنّ المناقشة أدّت إلى إدراك مدى الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات الدولية دعما لهذا البلد في مواجهة التحديات التي يطرحها الفقر والبطالة وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء والحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان. كما شدد أعضاء المجلس على أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في هذا الصدد.

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٩٣ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

الصومال

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة بشأن الصومال، قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام، أحمد ولد عبد الله، إحاطة تتعلق بسبل معالجة الوضع في هذا البلد. وقدم الممثل الخاص مقترحات بشأن المجالين السياسي والأمني، ودعا المجتمع الدولي إلى الالتزام باتخاذ نهج عمل واضح. واقترح أن تتحمل الحكومة الاتحادية الانتقالية مسؤولياتها، وأن توحد صفوفها، وأن تتعامل مع المعارضة التي ينبغي أن تكون جزءا من العملية السياسية. وأوصى أيضا بنشر ''وجود جديد من أجل السلام'' لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشار إلى أن الوضع في الصومال آخذ بالتدهور يوميا، وأنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية من العنف الداخلي والإهمال الخارجي، فإن العواقب ستكون كارثية على السلام في المنطقة، وعلى صورة الأمم المتحدة وسمعتها، وعلى المعاناة الطويلة للمدنيين الصوماليين.

ورحب أعضاء المجلس بالإحاطة وأعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي يبذلها الممثل الخاص. وكرروا الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في الصومال والمعاناة الإنسانية الهائلة التي تنجم عنها. وتناول ممثل للصومال والممثل الدائم للبرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي، الكلمة أيضا.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته لوضع اللمسات الأخيرة على بيان رئاسي تم اعتماده في وقت لاحق من ذلك اليوم (S/PRST/2007/49) خلال اجتماع عُقد برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إيطاليا، ماسيمو داليما. ورحب المجلس بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وأعرب عن تأييده القوي للجهود التي يبذلها، وقال إنه يتطلع إلى الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن مقترحاته. كما حظي تعيين رئيس الوزراء الجديد بالترحيب باعتباره فرصة لإحراز تقدم في المجالين السياسي والإنساني. وحث المجلس جميع الأطراف الصومالية على نبذ العنف والدخول في حوار موضوعي. وطالب المجلس جميع الأطراف في الصومال بأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بالكامل، وأن تفي بمسؤولياتها والتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين. وأخيرا، كرر المجلس الإعراب عن دعمه القوى لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وطلبه إلى الأمين العام أن يُطور خطط الطوارئ القائمة استعدادا لاحتمال نشر عملية للأمم المتحدة في الصومال، وأن يقدم تقريرا بحلول ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2007/763) أبلغه فيها أن أعضاء المجلس قد أحاطوا علما بعزمه على مواصلة أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

السودان

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، إحاطة إلى مجلس الأمن عن أنشطته عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وشدد المدعي العام على عدم تعاون السودان في تنفيذ مذكرتي الاعتقال الصادرتين في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ضد شخصين هما أحمد محمد هارون، وزير الدولة السابق للشؤون الداخلية ويشغل حاليا منصب وزير الشؤون الإنسانية، وعلي محمد علي عبد الرحمن، أحد قادة ميليشيات الجنجويد. وناشد المدعي العام المجلس وطلب إليه أن يحث حكومة السودان على إلقاء القبض على هذين الشخصين وضمان مثولهما أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للمحكمة وللنشاط الذي يبذله المدعي العام. وفي مشاورات لاحقة عقدها المجلس بكامل هيئته، نظر في مشروع بيان رئاسي قدمته كل من إيطاليا وبلجيكا وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة. ومع أن المشاورات أتاحت تبادلاً مفيداً في وجهات النظر، لم يتم التوصل إلى اتفاق.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم السفير مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، إحاطة إلى المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، عن أنشطة اللجنة والنتائج التي توصلت إليها والتوصيات الواردة في التقرير النهائي الذي أعده فريق الخبراء (S/2007/584). وأفاد الفريق بوجود بعض الانتهاكات لنظام الجزاءات من جانب الحكومة والجهات الفاعلة من غير الدول في دارفور، بما في ذلك انتهاكات للحظر على توريد الأسلحة، وتحليقات عسكرية هجومية، وعدم التنفيذ الكامل للجزاءات المالية المحددة الهدف، ونزع سلاح جماعات الميليشيات، والهجمات ضد أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأبلغ السفير سباتافورا مجلس الأمن أن اللجنة قد وافقت على المضي قدما في تنفيذ بعض التوصيات المتعلقة بعمل الفريق واللجنة.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وذكر أن الاستعدادات تتواصل من أجل

نقل السلطات من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مع أن عددا محدودا فقط من القوات كان ينبغي أن يُنشر في ذلك التاريخ. وأشار إلى رسالة الأمين العام المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/713) والتي يعرب فيها عن قلقه إزاء النقص في الأصول الهامة اللازمة لنجاح عملية النشر. أما بالنسبة للتعاون مع حكومة السودان، فقد ذكر الأمين العام المساعد أنه يجري إحراز تقدم في عدد من المجالات منذ لقائهما على هامش أعمال القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المنعقدة في لشبونة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وجدد أعضاء المجلس دعمهم الكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وشددوا على ضرورة الإسراع في نشرها، ودعوا البلدان المساهمة بقوات إلى تقديم كل ما يلزم من الأصول، وأكدوا على أهمية تعاون حكومة السودان الكامل.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2007/710) أبلغه فيها أن أعضاء المجلس قد أحاطوا علما بعزمه على الاستمرار في الأنشطة التي يضطلع بها فريق الدعم التابع للأمم المتحدة إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة.

القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2007/754) أبلغه فيها أن أعضاء المجلس يوافقون على توصيته بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لفترة ثلاث سنوات أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

آسيا

تيمور – ليشتي

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن إحاطة بشأن البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي (في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). وقدم الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ورئيس البعثة، السفير دوميساني س.كومالو، تقريرا شفويا أوليا عن البعثة، وأشار إلى النقاط التي نقلتها البعثة إلى السلطات التيمورية وغيرها من المتحاورين، وقدم تقييما شاملا للنتائج التي توصلت إليها.كما استمع المجلس إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتيمور – ليشتي.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس في التقرير المكتوب الذي قدمته البعثة (S/2007/711). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو تيمور – ليشتي ونيوزيلندا والفلبين واليابان والبرتغال وأستراليا.

ويتمثل الهدف الرئيسي للبعثة في تأكيد التزام المجلس بمساعدة الشعب التيموري في توطيد السلام، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون في فترة ما بعد الانتخابات، والإعراب عن دعم المجلس التام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. وكانت البعثة قد لقيت استقبالا حارا من جانب تيمور – ليشتي حكومة وشعبا. وأعرب جميع المتحاورين عن امتنانهم للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى تيمور – ليشتي، وعن رغبتهم القوية بأن تبقى الأمم المتحدة في البلد لفترة طويلة.

وقد وصف تقرير البعثة الانجازات والتحديات المتبقية التي تواجه البلد، لا سيما في مجالات الحوار السياسي، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضايا المتعلقة بالمشردين داخليا، وبناء القدرات، والحكم وحقوق الإنسان. وزود التقرير مجلس الأمن بمعلومات في الوقت المناسب لكي يعدّ مداولاته المقبلة بشأن ولاية البعثة، التي لقي تمديدها إلى ما بعد شباط/فبراير ٢٠٠٨ دعما من قبل البعثة. كما أكد التقرير أن مستقبل البلد يكمن في أيدي الزعماء التيموريين والشعب التيموري، وأنه يتعين عليهم تولي زمام الأمور من أجل تنميته.

أوروبا

قبرص

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام في قبرص ورئيس البعثة، مايكل مولر، إحاطة إلى المجلس أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، استنادا إلى آخر تقرير للأمين العام (S/2007/699 و Corr.1). وأشار الممثل الخاص إلى توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأكد الممثل الخاص اعتقاده الراسخ بأن مسؤولية إيجاد حل تقع على عاتق القبارصة أنفسهم وأن السنة القادمة تتيح فرصة سانحة هامة لإحراز تقدم حاسم يجب أن تغتنمه جميع الأطراف، بحثا عن تسوية شاملة ودائمة. وخلال المناقشات، أعرب أعضاء المجلس عن استيائهم بسبب عدم تحقيق تقدم، رغم الدعوات السابقة التي وجهها المجلس بشأن تنفيذ الاتفاق المعقود في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكرروا كذلك الإعراب عن دعمهم لأنشطة الممثل الخاص وقوة الأمم المتحدة لتيسير المفاوضات بين الطرفين، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة كخطوه أولى.

وكان قد سبق مشاورات المجلس بكامل هيئته انعقاد جلسة خاصة للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٨٩ (٢٠٠٧) الذي يمدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأعرب المجلس مجددا عن دعمه الكامل لعملية ٨ تموز/يوليه، وحث جميع الأطراف على إبداء المرونة والإرادة السياسية خلال الأشهر المقبلة لتحقيق التقدم الذي سيتيح الفرصة لبدء مفاوضات كاملة.

القـــــرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، في العناصر الأساسية لإعداد بيان رئاسي قدمه الاتحاد الروسي. ومع أن المشاورات أتاحت تبادلا مفيدا للآراء، لم يتم التوصل إلى اتفاق.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس، في جلسة مناقشة خاصة، في تقرير لجنة الاتحاد الأوروبي/الولايات المتحدة/الاتحاد الروسي الثلاثية عن كوسوفو (انظر S/2007/723)، الذي قدمه فريق الاتصال إلى الأمين العام لدى إتمام ولاية اللجنة الثلاثية. وأدلى ببيان رئيس وزراء صربيا، فويسلاف كوستونيتشا. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، وجهت الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد فاتمير سيديو، للمشاركة في نظر المجلس في التقرير المذكور أعلاه. ولم يتوصل المجلس إلى أي نتيجة محددة.

الشرق الأوسط

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، قدم سيرج براميرتز رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة إحاطة إلى المجلس عرض خلالها تقريره التاسع عن التحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى (S/2007/684). وذكر أنه استنادا إلى التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، تحدوه ثقة أكثر من ذي قبل بإمكانية أن ينتهي التحقيق نهاية ناجحة، بيد أن اكتمال التحقيق سيعتمد على النتائج الختامية للعديد من المشاريع الجارية وعلى تعاون جميع الدول. وبنفس القدر من الأهمية ستكون قدرة اللجنة – وقدرة مكتب المدعي العام في المرحلة التالية – على تشجيع مزيد من الشهود على الإدلاء بشهاداتهم.

ولم يكن في وسع رئيس اللجنة كما كانت الحال في مناسبات سابقة الكشف عن تفاصيل النتائج التي خلصت إليها اللجنة حرصا منه على المحافظة على السرية الضرورية للتحقيقات الجارية وتجنب المخاطرة بأية عملية قانونية تجري مستقبلاً في المحكمة الخاصة للبنان. ومع ذلك، أوضح أن فريقه كان قادرا على الرد على الكثير من التساؤلات المهمة المتعلقة بالاغتيالات التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأبلغ أن اللجنة تواصل تقديم المساعدة للسلطات اللبنانية في التحقيق بثمانية عشر اعتداء آخر، بما فيها اغتيال أنطوان غانم. واستمع المجلس أيضا إلى بيان أدلى به الممثل الدائم للبنان. وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته عقب ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لأعمال لجنة التحقيق وأثنوا، بشكل خاص، على السيد براميرتز للعمل الذي اضطلع به بصفته رئيسا للّجنة، حيث سيخلفه في منصبه الكندي دانييل بيلمار. كما كرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم للجهود التي يبذلها الأمين العام لإنشاء المحكمة الخاصة للبنان على وجه السرعة ولدعوته الدول الأعضاء للمساهمة في تمويلها.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2007/736)، دعا فيها اللجنة، نيابة عن المجلس، إلى تقديم المساعدة التقنية المناسبة للسلطات اللبنانية للتحقيق في مقتل العميد الركن فرنسوا الحاج.

العراق – الكويت

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، قدّمت أنجيلا كين الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، نيابة عن السفير يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، في جلسة مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته التقرير الخامس والعشرين المقدم من الأمين العام (S/2007/712) عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) عن امتثال العراق للالتزامات المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة أو إعادة رفاتهم إلى أوطانهم وإعادة المحفوظات الوطنية الكويتية. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم لأعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية والأطراف الأخرى في اللجنة الثلاثية، وأثنوا على حكومتي العراق والكويت لما أبدتاه من تعاون. وأعرب المجلس عن أسفه لبقاء عدد حالات التعرف القطعي على الرفات على حاله. كما أعاد التأكيد على دعمه لتكثيف الجهود الرامية للعثور على المحفوظات الوطنية الكويتية المفقودة، معربا عن أسفه لعدم حدوث تطورات جديدة في تحديد مكانها. وفي أعقاب المشاورات، أصدر رئيس المجلس بيانا إلى الصحافة.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقب وفاة السفير يولي فورنتسوف، المنسق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بمسألة الكويتيين ومواطني الدول الثالثة المفقودين وإعادة

الممتلكات الكويتية، أصدر رئيس المجلس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه عن حزن أعضاء المجلس لسماع هذا الخبر، وعن عرفانهم بالمساهمة البارزة للسفير فورنتسوف في عمل الأمم المتحدة، كما قدموا تعازيهم إلى أسرته.

الحالة في الشرق الأوسط

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس، عقب مشاورات أجراها بكامل هيئته عن لبنان، بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/46) أكد فيه قلقه العميق إزاء تكرار تأجيل الانتخابات الرئاسية في لبنان. وفيما شدد المجلس على أن المأزق السياسي قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة، وكرر دعوته إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة بما يتفق مع القواعد الدستورية اللبنانية وبدون أي تدخل أو نفوذ أجنبيين وفي ظل الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف)، واستمع إلى إحاطة قدمتها ليزا بوتنهايم مديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام.

وفي اليوم ذاته، أحاط المجلس علما، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، بتقرير الأمين العام عن قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2007/698) الذي يغطي الفترة من ٧ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأيّد أعضاء المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة جديدة مدتها ستة أشهر.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم غاير بيديرسن المنسق الخاص لشؤون لبنان للمجلس، في أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته، التقرير الخامس (S/2007/641) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدلى بكلمة أيضا أمام المجلس الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

وعقب المشاورات، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/47) أدان فيه الاعتداء الإرهابي الذي وقع في بعبدا وأدى إلى مقتل عدة أشخاص، بمن فيهم العميد فرنسوا الحاج من القوات المسلحة اللبنانية، وإصابة عدة أشخاص آخرين بأذى. وكرر المجلس إدانته جميع الاغتيالات التي استهدفت قادة لبنانيين وطالب بوقف فوري لاستخدام الترهيب والعنف ضد ممثلي الشعب اللبناني والمؤسسات اللبنانية. وشدد على أهمية محاكمة مرتكبيها وأشار إلى دعمه جهود الأمين العام الرامية إلى إنشاء المحكمة الخاصة للبنان في التوقيت المناسب، باعتبارها وسيلة لإنهاء الإفلات من العقاب في لبنان ومنع ارتكاب المزيد من الاغتيالات فيه.

وشدد كذلك على أنه لا ينبغي لأية محاولة لزعزعة الاستقرار في لبنان أن تحول دون إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، بما يتفق مع القواعد الدستورية اللبنانية، وبدون أي تدخل أو نفوذ أجنبيين وفي ظل الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية. وشدد في الختام على أهمية الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في لبنان.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٨٨ (٢٠٠٧)، الذي جدّد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية تلك الفترة، تقريرا عن الحالة وعن التقدم في تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وفضلا عن ذلك، أدلى الرئيس ببيان نيابة عن المجلس (S/PRST/2007/48) أشار فيه إلى ازدياد حدة التوتر في الشرق الأوسط والحاجة إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدّمها ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، عن الحالة في الشرق الأوسط. وأعقبت الإحاطة مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته. وأبدى وكيل الأمين العام ملاحظات عن التطورات الأخيرة في عملية السلام، مشددا على أنه، منذ مؤتمر أنابوليس، بدأت المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن مشاركة دولية قوية تجلّت في مؤتمر هام للمانحين، وفي اجتماع للمجموعة الرباعية، وفي اجتماع المجموعة الرباعية وأعضاء من جامعة الدول العربية، عُقدت جميعها في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت ذاته، أشار إلى حدوث تطورات في الميدان كانت مدعاة للقلق، بما فيها نشاط استيطاني جديد وأعمال عنف مستمرة.

وفيما يخص لبنان، أشار إلى أن الانتخابات الرئاسية ما تزال تشكل محور المفاوضات بين الزعماء السياسيين اللبنانيين، وأن هناك اتفاقا من حيث المبدأ فيما يبدو بشأن ترشيح العماد ميشيل سليمان للرئاسة، رغم أن الأطراف ما تزال منقسمة بشكل عميق بشأن الخطوات الضرورية لانتخاب العماد سليمان.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للمفاوضات الثنائية التي أعقبت مؤتمر أنابوليس، كما أعربوا بشكل أعم، عن دعمهم لإحلال سلام شامل في الشرق الأوسط.

وأصدر رئيس مجلس الأمن، عقب المشاورات، بيانا إلى الصحافة رحب فيه أعضاء المجلس بمؤتمر المانحين المعقود في باريس وحثّوا على إجراء متابعة فورية للالتزامات المالية التي تم التعهد بها في تلك المناسبة.

الحالة في العراق

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، الذي مدّد بموجبه ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وسوف تُستعرض الولاية بناء على طلب العراق أو في موعد أقصاه ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويجوز للمجلس إنهاءها قبل هذا الموعد إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك. ومدّد المجلس أيضا بموجب القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، وللفترة ذاتها، ولايتي صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق. واستمع المجلس قبل اتخاذ القرار إلى إحاطة قدّمها وارن ساش الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، المراقب المالي، عن أنشطة صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قدم السفير يوهان س. فيربيكي، الممثل الدائم لبلجيكا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن جمهورية إيران الإسلامية، إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧). وأعلم المجلس بأن اللجنة التي لم تعقد جلسات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقّت تقريرين جديدين بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وخمسة تقارير موحدة بموجب القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، وبذلك يصبح عدد التقارير المقدمة بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ٨٧ تقريرا وعدد التقارير المقدمة بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) ٧١ تقريرا.

مسائل أخرى

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، إحاطة إلى المجلس عن زيارته لإثيوبيا والسودان والصومال (في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر). ورحب أعضاء المجلس بالإحاطة وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في تلك البلدان، مشددين على ضرورة تعزيز الجهود من جانب الحكومات المعنية والاهتمام المتواصل من جانب المجتمع الدولي.

المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

استمع المجلس، في معرض مناقشة عقدها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، إلى إحاطة بشأن استراتيجيات إنجاز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعملها، قدمها له فاوستو بوكار، رئيس المحكمة، وكارلا ديل بونتي، المدعية العامة فيها. كما استمع المجلس إلى إحاطة بشأن استراتيجيات إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لعملها، قدمها له دنيس بايرون، رئيس المحكمة وحسن بوبكر جالو، المدعي العام فيها، تمشيا مع القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأفادوا بحصول مزيد من التقدم نحو إنجاز ولايتي المحكمتين. إلا أن استمرار الإفلات من العقاب الذي يتمتع به بعض القادة المسؤولين عن أشنع الجرائم، قوّضت بشكل خطير الجهود الرامية لإنصاف الضحايا والمحافظة على مصداقية المحكمتين. وفي هذا الصدد، طلبت سلطات المحكمتين المساعدة الدولية لتشجيع الدول الأعضاء على إبداء تعاونها الكامل في اعتقال الفارين. وخلال المناقشة، جرى الإعراب عن القلق بشأن تعاون البلدان القادرة على تسليم الفارين إلى المحكمتين وطريقة محاكمتهم بعد انقضاء الفترة المشمولة باستراتيجيات الإنجاز. وشارك ممثلو صربيا وكرواتيا ورواندا في المناقشة عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

الهيئات الفرعية

في ١٩كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة استمع فيها إلى إحاطات من الممثلين الدائمين الخمسة الذين انتهت عضويتهم في المجلس، بصفتهم رؤساء للهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

وقدم سفير الكونغو، لوك جوزيف أوكيو، تقريرا عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

كما قدم سفير غانا، ليزلي كوجو كريستيان تقريرا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

وقدم سفير بيرو، خورخي فوتو – برناليس تقريرا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بشأن مكافحة الإرهاب.

وقدم سفير قطر، ناصر عبد العزيز النصر تقريرا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا.

وقدم سفير سلوفاكيا، بيتر بوريان تقريرا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، واللجنة المخصصة لاستعراض الولايات.

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن المذكرة التي أعدها رئيس المجلس S/2007/749 والتي تضمنت تدابير جديدة تستخدم لتوجيه عمل المجلس، إضافة إلى الأحكام الواردة في المذكرة السابقة S/2006/507. وتتعلق التدابير الجديدة بالمشاركة في المشاورات غير الرسمية، وإصدار البيانات الموجزة بشأن المسائل المعروضة على المجلس، والتقرير السنوي المحال إلى الجمعية العامة.

اللجنة المخصصة لاستعراض الولايات

في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام بشأن عمل اللجنة المخصصة لاستعراض الولايات، وبشأن اتفاق المجلس على أن اللجنة المخصصة أنجزت الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها، ويمكنها بالتالي اختتام أعمالها (S/2007/770). ويمكن معالجة أي من المسائل المفتوحة أو التي لم تحل بعد أو المسائل الناشئة المتعلقة باستعراض الولايات، في إطار المجلس من جديد من خلال آلية ملائمة.

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اتفق أعضاء المجلس على تمديد ولاية الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر S/2007/771).

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وطلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يوصي، في غضون ٦٠ يوما من اعتماد القرار، بالتغييرات الممكن إدخالها على الخطة التنظيمية للمديرية، كي تنظر فيها لجنة مكافحة الإرهاب وتقرها قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/45) أدان فيه بأقوى العبارات الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في الجزائر العاصمة قرب المحكمة العليا ومكاتب الأمم المتحدة، وتسببا بسقوط العديد من القتلى والجرحى. وقدم المجلس تعازيه وأعرب عن تعاطفه مع الضحايا وأسرهم وحكومة وشعب الجزائر، وموظفي الأمم المتحدة وأمينها العام. وأكد مجلس الأمن ضرورة محاكمة مرتكبي هذا العمل الإرهابي، ومنظميه وممولية وكافليه، وحث جميع الدول على أن تتعاون بنشاط مع السلطات الجزائرية في هذا الخصوص. كما كرر المجلس عزمه على محاربة جميع أشكال الإرهاب، بجميع السبل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن، عقب مشاورات أجراها بكامل هيئته، بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/50) أدان فيه بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الانتحاري الذي نفذه متطرفون في اليوم نفسه في راولبندي، باكستان، وأودى بحياة بينظير بوتو، وخلّف العديد من المصابين. وأعرب المجلس عن عميق تعاطفه مع ضحايا هذا العمل الإرهابي وأسرهم، ومع شعب وحكومة باكستان، وقدم لهم خالص تعازيه. وأشاد المجلس برئيسة الوزراء السابقة، وناشد جميع الباكستانيين ضبط النفس والحفاظ على الاستقرار في البلد. وشدد المجلس على ضرورة محاكمة مرتكبي هذا العمل الإرهابي، وحث جميع الدول على أن تتعاون بصورة نشطة مع السلطات الباكستانية في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

تذييل

موجز لأعمال المجلس وما اتخذه من إجراءات خلال رئاسة إيطاليا للمجلس

المناقشات العامة: ٣

المحكمتان الدوليتان – ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي، ١٣ كانون الأول/ديسمبر؛ الصومال، ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

المناقشات الخاصة: ١

القـــــرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

الإحاطات الإعلامية: ١٠

السودان/المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية – ٥ كانون الأول/ديسمبر، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ٥ كانون الأول/ديسمبر، بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي، ٦ كانون الأول/ديسمبر؛ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ٦ كانون الأول/ديسمبر، بوروندي، ٦ كانون الأول/ديسمبر، سيراليون، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٧٣٧، ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛ العراق، ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛ الشرق الأوسط، ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

الجلسات الخاصة المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات: ٢

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ٧ كانون الأول/ديسمبر، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ١١ كانون الأول/ديسمبر.

القرارات: ٨

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ١٧٨٧ (٢٠٠٧)، ١٠ كانون الأول/ديسمبر؛ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ١٧٨٨ (٢٠٠٧)، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ١٧٨٩ (٢٠٠٧)، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ القوة المتعددة الجنسيات/العراق، ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ١٧٩١ (٢٠٠٧)، ١٩ كانون الأول/ديسمبر؛ الجزاءات ضد ليبريا، ١٧٩٢ (٢٠٠٧)، ١٩ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة

المتكامل في سيراليون، ١٧٩٣ (٢٠٠٧)، ٢١ كانون الأول/ديسمبر؛ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

البيانات الرئاسية: ٦

البيان S/PRST/2007/45 بشأن الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في الجزائر (العاصمة) في ١١ كانون الأول/ديسمبر، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ والبيان S/PRST/2007/46 بشأن الحالة في لبنان، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ والبيان S/PRST/2007/47 بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في بعبدا، لبنان، ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ والبيان S/PRST/2007/48 بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ والبيان S/PRST/2007/49 بشأن الحالة في الصومال، ١٩ كانون الأول/ديسمبر؛ والبيان S/PRST/2007/50 بشأن اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة بينظير بوتو، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

مشاورات المجلس بكامل هيئته: ١٧

برنامج العمل، ٤ كانون الأول/ديسمبر؛ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ٥ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ٦ كانون الأول/ديسمبر؛ قبرص، ٧ كانون الأول/ديسمبر؛ لجنة الجزاءات المعنية بالسودان، ٧ كانون الأول/ديسمبر؛ الشرق الأوسط/لبنان، ١٠ كانون الأول/ديسمبر؛ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك العراق – الكويت/المفقودون وإعادة الممتلكات، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ غينيا – بيساو، ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ تقرير بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ السودان/العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ١٣ كانون الأول/ديسمبر؛ لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر؛ العراق/القوة المتعددة الجنسيات، ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛ الصومال، ١٩ كانون الأول/ديسمبر؛ الشرق الأوسط، ٢١ كانون الأول/ديسمبر؛ الإرهاب، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

الرسائل المتبادلة مع الأمين العام، ورسائل ومذكرات الرئيس: ١٢

٦ لتجديد الولايات و ٦ تتعلق بمسائل أخرى.

تجديد الولايات: ٦

مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى: S/2007/702 و S/2007/703، ٣ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو: S/2007/700 و S/2007/701، ٣ كانون الأول/ديسمبر؛ لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة: S/2007/695 و S/2007/710، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا: S/2007/753 و S/2007/754، ٢١ كانون الأول/ديسمبر؛ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال: S/2007/763، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر؛ الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها: S/2007/771، ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

مسائل أخرى: ٦

بعثات سياسية خاصة قام بها المبعوث الخاص للمناطق المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة/شمال أوغندا: S/2007/719 و S/2007/720، ٧ كانون الأول/ديسمبرp المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية والممثل الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية: S/2007/721 و S/2007/722، ٧ كانون الأول/ديسمبر؛ رسالة إلى رئيس لجنة بناء السلام بشأن غينيا – بيساو: S/2007/744، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ المساعدة الفنية المقدمة من لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى حكومة لبنان: S/2007/735 و S/2007/736: ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى: S/2007/749، ١٩ كانون الأول/ديسمبر؛ رسالة موجهة إلى الأمين العام بشأن نتائج أعمال اللجنة المخصصة لاستعراض الولايات وبشأن الاتفاق على أن اللجنة المخصصة ''أنجزت الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها، ويمكنها بالتالي اختتام أعمالها'': S/2007/770، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر.

البيانات المدلى بها للصحافة: ٥

SC/9194 بشأن العراق والكويت، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ و SC/9196 بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ و SC/9198 بشأن الحالة في غينيا – بيساو، ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ و SC/9206 بشأن وفاة السفير يولي فورونتسوف/المنسق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بمسألة المفقودين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة وبإعادة الممتلكات الكويتية، ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛ و SC/9216 بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ٢١ كانون الأول/ديسمبر.